قوة الإنسانية
المؤتمر الدولي الرابع والثلاثون
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
28-31 أكتوبر 2024، جنيف

حماية الناس من الآثار الإنسانية للظواهر المتطرفة: التعاون من أجل تعزيز العمل الاستباقي

مشروع عناصر القرار

نوفمبر 2023

AR

الأصل: بالإنكليزية

وثيقة من إعداد
الصليب الأحمر الألماني،
والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ،
واللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية

Public

مشروع عناصر القرار

حماية الناس من الظواهر المتطرفة: التعاون من أجل تعزيز العمل الاستباقي

معلومات أساسية

إن الغرض من مشروع عناصر القرار المقترح بشأن "حماية الناس من الظواهر المتطرفة: التعاون من أجل تعزيز العمل الاستباقي" تقديم ملخص للمضمون المحتمل لكل فقرة دون تقديم مشروع نص نهائي. وتلي كل فقرة مسوغات تشرح الفائدة من إدراج الفقرة المعنية في القرار.

وتُطرح هذه الوثيقة بهدف التشاور بشأنها مع أعضاء المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر من أجل جمع مجموعة أولى من التعليقات والتعقيبات، والوصول إلى فهم أولي بشأن ما إذا كان النهج المقترح سيحظى بالقبول ويكسب الإجماع.

عند تقديم تعليقات وتعقيبات على هذه الوثيقة، يرجى وضع السؤالين الآتيين في الاعتبار:

- هل توافق على العناصر المقترح إدراجها في فقرات الديباجة ومنطوق القرار المقترح؟
- هل من عناصر ناقصة أو ينبغي إدراجها في القرار؟

ولا يُتوقع في هذه المرحلة تقديم تعليقات مفصلة على صياغة مشروع عناصر هذا القرار، إنما ستتاح فرصة للتعليق على صياغة محددة في مرحلة لاحقة، بمجرد أن يصبح مشروع القرار الأولي متاحا.

مقدمة

نظرا لأزمة المناخ الآخذة في التفاقم صار العديد من البلدان يواجه الآن آثارا جديدة تتعلق بالمناخ تختلف عن الآثار السابقة وتفوقها حدة. وتضيف أزمة المناخ طبقة من التوتر إلى النظام الإنساني المستنزف بالفعل بسبب العواقب المركبة للنزاعات وانعدام الأمن الغذائي والنزوح وأخيرا جائحة كوفيد-19. وسعيا إلى عكس هذا التوجه، التزمت الدول ومكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) على السواء بزيادة جهودها الرامية إلى الوقاية من العواقب الإنسانية المتنامية لتغير المناخ واستباقها والتأهب والاستجابة لها، معلنة هذه العواقب أولوية كبرى، وذلك على النحو المبين مثلا في إطار سِنداي واتفاق باريس وطموحات الحركة للتصدي لأزمة المناخ.

ويتيح التقدم التقني الذي أُحرز في العقود الأخيرة التنبؤ بموعد ومكان وقوع الظواهر الجوية المتطرفة بمزيد من الدقة، ومن تلك الظواهر مثلا الأعاصير أو حالات الجفاف أو الفيضانات، مما يتيح الوقت لاتخاذ إجراءات قبل أن تتحول تلك الظواهر إلى كوارث، ومن ثم إنقاذ الأرواح وسبل العيش. وبفضل عقود من الخبرة في مجال الحد من مخاطر الكوارث كانت الحركة سباقة في استخدام هذه التحسينات التقنية عن طريق قيادة العمل الاستباقي.

ويرمي العمل الاستباقي إلى الحد من المعاناة الإنسانية عن طريق تمكين الجهات الفاعلة المعنية، ولا سيما المجتمعات المحلية المتضررة، من العمل قبل وقوع ظاهرة قد تكون مضرة من أجل حماية الأسر والأرواح وسبل العيش. ويسلم المزيد والمزيد من الجهات بأن العمل الاستباقي حل رئيسي للتقليل من آثار الظواهر الجوية والمناخية المتطرفة إلى أقصى حد. وقد اكتسب العمل الاستباقي زخما كبيرا في القطاع الإنساني، فبحسب تقرير *Anticipatory Action in 2022 - A Global Overview* (مركز العمل الاستباقي، عام 2023)، وُضِع 70 إطارا للعمل الاستباقي على الأقل في عام 2022، وتغطي تلك الأطر أكثر من 7.6 ملايين شخص و15 نوعا من الأخطار. ويجري حاليا تطوير 97 إطارا إضافيا. وفي الحركة وحدها تعمل أكثر من 50 جمعية وطنية على وضع أطر للعمل الاستباقي. وعلى الرغم من تلك التطورات المشجعة، يمكن، بل ويجب، القيام بالمزيد من أجل حماية المزيد من الأشخاص قبل وقوع الظواهر التي يمكن توقعها. ولكي يُنفذ العمل الاستباقي على نطاق واسع حقا، ولكي يكون مستداما، ينبغي للحكومات أن تعتمد النهج الذي يجعله جزءا من النظم الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث، أينما أمكن.

والتزمت الحركة بتعزيز النهج الوارد في قرار مجلس المندوبين المعنون "تعزيز العمل الاستباقي في الحركة" (CD/22/R2). وفي الآن ذاته، أدت المناقشات والمشاورات بين مختلف الحكومات إلى التسليم بالدور المهم الذي يؤديه العمل الاستباقي في الوقاية من آثار الظواهر المتطرفة والحد منها، وأدت أيضا إلى توجيه دعوات لتوسيع نطاق العمل الاستباقي في عدد من منتديات وعمليات السياسات الرئيسية على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وبناء على قرار مجلس المندوبين المذكور أعلاه، الذي يقترح النظر في إدراج العمل الاستباقي في جدول أعمال المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين (فقرة المنطوق 10)، يكمن الغرض من هذا القرار المقترح في إعداد رؤية مشتركة تبين كيف يمكن للدول الأطراف والحركة العمل معا على نحو أوثق لضمان تعزيز العمل الاستباقي وتوسيع نطاقه، حتى يعود بالفائدة على المزيد من الأشخاص ويوفر إلى أشد الأشخاص عرضة للمخاطر حماية أكبر من الآثار الإنسانية للظواهر المتطرفة التي لا تفتأ تزداد تواترا.

وفي ضوء التحديات المتزايدة التي تطرحها أزمة المناخ، يتيح المؤتمر الدولي لعام 2024 للدول الأطراف والحركة الفرصة في الوقت المناسب لإعلان التزامها المشترك بتوسيع نطاق العمل الاستباقي. ويرمي القرار المقترح إلى تمكين الدول الأطراف والحركة من العمل معا على نحو حاسم ومستدام وعلى نطاق واسع لاستباق الظواهر المتطرفة، عن طريق تعزيز القدرات والموارد والأطر والآليات ذات الصلة، وفقا لأدوار وولايات كل منها. وسيستند القرار إلى الالتزامات القائمة، بما في ذلك قرار مشترك اعتُمد في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين (33IC/19/R7). وباعتماد قرار مشترك بشأن العمل الاستباقي، ستضحى الدول الأطراف والحركة أقدر على استباق مخاطر الظواهر المتطرفة والتقليل منها لأقصى حد، وستتمكن من الإسهام كثيرا في الحد من معاناة الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة وتقليص الخسائر في أرواحهم.

فقرات الديباجة

الفقرة 1: فقرة ديباجة يمكن أن تعرب عن القلق البالغ إزاء آثار الظواهر الجوية والمناخية المتطرفة، وتحيط علما بأن أزمة المناخ ستفاقم هذه الآثار ما لم يُتخذ إجراء للتصدي لها.

المسوغات: أوضح تقرير دورة التقييم السادس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن الظواهر الجوية والمناخية المتطرفة، مثل العواصف وموجات الحر وحالات الجفاف والفيضانات وحرائق الغابات، ازدادت تواترا وحدة. ولا تفتأ أزمة المناخ تعرض حياة الناس وسبل عيشهم للخطر. وتؤثر الظواهر الجوية والمناخية المتطرفة تأثيرا غير متناسب في بعض الفئات وتفاقم أوجه ضعفها في مواجهة الأخطار والآثار الطويلة الأجل في المستقبل.

الفقرة 2: فقرة ديباجة يمكن أن تسلط الضوء على أن أوجه الضعف في مواجهة الظواهر الجوية والمناخية المتطرفة تتفاوت تفاوتا كبيرا بين المناطق وداخلها، وعادة ما تكون الأعلى في الأوضاع الهشة وتلك المتضررة من النزاعات.

المسوغات: يشير تقرير دورة التقييم السادس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن أوجه ضعف النظم الإيكولوجية والأشخاص في مواجهة تغير المناخ تتفاوت تفاوتا كبيرا بين المناطق وداخلها وأن نصف سكان العالم تقريبا يعيشون في سياقات ضعيفة للغاية في مواجهة تغير المناخ. وتظهر الأبحاث أيضا أن الظواهر المتطرفة تضر عادة بالأشخاص الذين يعيشون في سياقات النزاعات المسلحة والسياقات الهشة أكثر من غيرهم. ويظهر مؤشر مبادرة نوتردام للتكيف العالمي أن ثمانية من البلدان العشرة الأشد ضعفا والأقل استعدادا للتكيف مع تغير المناخ تتضرر من النزاعات، ومع ذلك تحصل تلك البلدان على أقل قدر من التمويل المناخي، بسبب التحديات المرتبطة بالتمويل وتنفيذ البرامج على الأجل الطويل في هذه الأوضاع. وكثيرا ما لا تصل الإنذارات المبكرة إلى الأشخاص الذين يعيشون في هذه المناطق، ناهيك عن العمل الاستباقي. ويكتسي العمل الاستباقي لمواجهة آثار تغير المناخ في هذه السياقات أهمية حاسمة لدعم أشد السكان ضعفا، إلا أنه يحتاج إلى التكيف مع تعقيدات التفاعل بين الهشاشة/النزاعات والأخطار المناخية.

الفقرة 3: فقرة ديباجة يمكن أن تسلم بأن معلومات التنبؤ بالظواهر الجوية والمناخية المتطرفة تتاح في أغلب الحالات قبل وقوع تلك الظواهر، وأن دقة تلك المعلومات زادت زيادة كبيرة على مر السنين، فصارت تتيح للدول ومكونات الحركة الفرصة للعمل قبل أن يقع أثر الظواهر المتطرفة للحد من الاحتياجات الإنسانية؛ ويمكن أن تسلط الضوء أيضا على ضرورة تعزيز التنبؤ وتحليل المخاطر لتحسين توقع حالات الأخطار المتعددة وآثارها المتعاقبة والمتزامنة والمتراكمة بفضل التنبؤ القائم على الآثار على سبيل المثال لا الحصر.

المسوغات: يتيح التقدم التقني الذي أحرز في العقود الأخيرة، بما في ذلك أوجه التقدم في العلوم ووسائل الاستشعار عن بعد ومعالجة البيانات، توقع موعد ومكان وقوع الظواهر المتطرفة وأثرها المحتمل بمزيد من الدقة قبل وقوعها عادة بأيام وأسابيع وحتى شهور.

الفقرة 4: فقرة ديباجة يمكن أن توضح أن العمل الاستباقي يشير إلى "الإجراءات المتخذة للحد من الآثار الإنسانية للأخطار التي يتم التنبؤ بها قبل وقوعها، أو قبل الشعور بأشد آثارها حدة؛ وأن قرار اتخاذ إجراء يستند إلى تنبؤ أو تحليل جماعي للمخاطر بشأن موعد ومكان وطريقة وقوع ظاهرة" ، وأن العمل الاستباقي يمكن أن يحقق أقصى فاعلية إذا اتفق على المحفزات والإجراءات وعملية اتخاذ القرار والتمويل مسبقا بطريقة تشاركية.

المسوغات: مع تزايد عدد الجهات الفاعلة التي تشارك في العمل الاستباقي وتستخدم هذا المصطلح، صار من المهم أن يفهم الجميع المصطلحات بالمعنى نفسه. ويشيع استخدام التعريف الوارد أعلاه الذي وضعه مركز العمل الاستباقي بين مختلف القائمين على التنفيذ. ويمكن أن تشمل إجراءات العمل اتخاذ تدابير لحماية سبل العيش كتيسير إجلاء الأصول والماشية قبل وقوع فيضان أو توزيع بذور مقاومة للجفاف قبل وقوع حالة جفاف وتقديم المواد والتوجيهات لوقاية منازل الأسر وصحتها من التضرر بشدة، وذلك مثلا من خلال توزيع مجموعات أدوات لتأمين الأسطح قبل وقوع عاصفة أو تقديم أقراص تنقية المياه للحد من انتشار الأمراض عند وقوع الفيضانات. وترمي نُهُج العمل الاستباقي إلى الحد من معاناة البشر والخسائر والأضرار عن طريق تمكين الجهات الفاعلة المعنية، ولا سيما المجتمعات المحلية المتضررة، من اتخاذ إجراءات قبل وقوع ظاهرة قد تضرها، استنادا إلى التنبؤات، لحماية أسرها وأرواحها وسبل عيشها. وتستفيد هذه النُهُج من الحيز الزمني المتاح بين وقت التنبؤ بظاهرة متطرفة ووقت وقوع أثرها الفعلي عن طريق الربط منهجيا بين التنبؤات أو الإنذارات المبكرة وخطط

التمويل والعمل. ويُنظر إلى هذه النُهُج على أنها تحقق أفضل نتائج عندما يُتفق قبل وقوع الظاهرة بفترة، وبالتشاور مع المجتمعات المحلية، على الإجراءات ذات الأولوية التي ستنفذ والجهة التي ستنفذها وموعد تنفيذها وطريقة تمويلها.

الفقرة 5: فقرة ديباجة يمكن أن تسلم بالدور الذي يمكن أن يؤديه العمل الاستباقي في الحد من مخاطر الكوارث، وفي الحد من أثر الظواهر المتطرفة في السكان، وبالتالي الحد من المعاناة والخسائر، ويمكن أن تسلط الضوء على أن العمل الاستباقي جزء مهم من الجهود المتواصلة لإدارة مخاطر الكوارث.

المسوغات: تتزايد الأدلة على أن العمل الاستباقي يمكن أن يحد من المعاناة ويحفظ سبل العيش (مركز العمل الاستباقي - قاعدة بيانات الأدلة). ومن الأهمية بمكان توضيح أن العمل الاستباقي ينبغي أن يندرج في نظم إدارة مخاطر الكوارث وأطرها لأنه يعتمد اعتمادا كبيرا على تعزيز قدرات التأهب، وينبغي ربطه بجهود الوقاية والتخفيف الأطول أجلا.

الفقرة 6: فقرة ديباجة يمكن أن تسلط الضوء على أن العمل الاستباقي يمكن أن يسهم في تلافي الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ أو التقليل منها إلى أقصى حد، وينبغي أن يُراعى ضمن الأطر والآليات والمناقشات الوجيهة.

المسوغات: بفضل تلافي الآثار المتزايدة للظواهر الجوية والمناخية المتطرفة أو التقليل منها لأقصى حد يمكن أن يسهم العمل الاستباقي في تقليل الخسائر والأضرار الناجمة عن أزمة المناخ. وبالتالي ينبغي أن يُراعى العمل الاستباقي ضمن الأطر والآليات والمناقشات الوجيهة المتعلقة بالخسائر والأضرار.

الفقرة 7: فقرة ديباجة يمكن أن ترحب بالزخم العالمي المحيط بالعمل الاستباقي، وأن تذكر بالالتزامات المختلفة لمكونات الحركة والدول بتعزيز العمل الاستباقي وأن تكرر تأكيدها.

المسوغات: يتزايد عدد الالتزامات السياسية بتوسيع نطاق العمل الاستباقي، ولا سيما على الصعيدين العالمي والإقليمي (انظر مثلا الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث، (الوثيقة A/77/L.70)؛ و Institutional and Operational Framework for Multi-Hazard Early Warning and Early Action System for Africa الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي؛ و ASEAN Framework on Anticipatory Action؛ و G7 statement on strengthening anticipatory action؛ و the EU Council Conclusions on addressing the humanitarian funding gap، (9282/23)). ويشمل ذلك الحركة التي اعتمدت قرار مجلس المندوبين المعنون "تعزيز العمل الاستباقي في الحركة: سبيلنا للمضي قدما" (CD/22/R2).

الفقرة 8: فقرة ديباجة يمكن أن تسلط الضوء على العمل الحاسم الذي تضطلع به الحركة للحد من مخاطر الكوارث، ولا سيما ولاية الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) ودورها، والدعم والمساعدة اللذين يقدمها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) في هذا المجال، ويمكن أن تسلم بدورها الرائد في تطوير العمل الاستباقي وتنفيذه.

المسوغات: تؤدي الجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد الدولي دورا حاسما منذ أمد بعيد في الحد من مخاطر الكوارث، بدءا ببرامج الوقاية والتخفيف من الآثار وتعزيز القدرة على الصمود وانتهاء بالتدابير الرامية إلى زيادة التأهب وتعميم الحد من المخاطر في أنشطة الاستجابة والتعافي. وفي كل هذا المجالات، وبخاصة مجالي الاستجابة والتعافي، تقدم الجمعيات الوطنية دعما مهما بوصفها هيئات مساعدة للحكومات. وينبغي أن يشير القرار إلى هذا التعاون الطويل الأجل للتشجيع على بذل جهود تعاونية مماثلة في مجال العمل الاستباقي.

وبالاستناد إلى هذه التجربة وباستخدام أوجه التقدم التي تحققت في مجال التنبؤ، أعدت الجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد الدولي نهج التمويل القائم على التنبؤ، وهو نهج للعمل الاستباقي يُخصص عبره التمويل تلقائيا عند بلوغ عتبات تنبؤ حاسمة فيتسنى اتخاذ إجراءات متفق عليها مسبقا قبل وقوع الظاهرة. وتقوم الجمعيات الوطنية في أكثر من 50 بلدا حاليا على تطوير هذا النهج، لمعالجة أخطار منها موجات الحر وموجات البرد والعواصف والفيضانات وحالات الجفاف وتدفقات الرماد البركاني. وفي عام 2018 دشن الاتحاد الدولي الركيزة الاستباقية في صندوق الطوارئ للاستجابة لحالات الكوارث التابع للاتحاد الدولي، وهي آلية تمويل لتقديم الأموال إلى الجمعيات الوطنية بعدما تضع بروتوكولات العمل المبكر (أطر العمل الاستباقي). وتُطور هذه البروتوكولات بالتعاون مع المؤسسات الحكومية وتُفعَّل عند بلوغ عتبات معينة. وبفضل هذه التجارب يمكن لمكونات الحركة أن تقدم الدعم القيم عندما تُصمم خطط إدماج العمل الاستباقي في النظم الوطنية وتُنفذ.

الفقرة 9: فقرة ديباجة يمكن أن تسلط الضوء على أن العمل الاستباقي ينفذ بنجاح، ولكن يلزم توسيع نطاقه حتى يتسنى حماية المزيد من الأشخاص، وهو ما يتطلب إدراج العمل الاستباقي في النظم الوطنية والمحلية حيثما أمكن.

المسوغات: على الرغم من التطورات المشجعة التي تحققت، فيمكن، بل ويجب، القيام بما هو أكثر بكثير لكي يحظى الأشخاص بالحماية قبل وقوع الظواهر التي يمكن توقعها. وفي العديد من الحالات لم تعتمد الحكومات العمل الاستباقي بعد، أو لم تدرجه بعد على نحو منهجي في النظم الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث.

فقرات المنطوق

الفقرة 1: فقرة منطوق يمكن أن تشجع الدول على أن تدرج العمل الاستباقي بالكامل في أطرها ونظمها لإدارة مخاطر الكوارث، وفي أطرها للتكيف مع تغير المناخ عند الاقتضاء، ويمكن أن تدعو مكونات الحركة إلى دعم هذه العملية، ولا سيما بإسداء المشورة التقنية، ودعم تطوير المحفزات، وجمع البيانات وتحليلها، وتحديد أفضل الإجراءات المبكرة الممكنة، ووضع إجراءات وإنشاء فرق من أجل التنفيذ.

المسوغات: سعيا إلى بلوغ المستوى المنشود حقا وضمان حماية المزيد من الأشخاص، لا مفر للحكومات من إدماج العمل الاستباقي في نظمها لإدارة مخاطر الكوارث. ولا غنى عن الأموال والأدوار والمسؤوليات والعمليات المتفق عليها مسبقا، والمدعومة بالقدرات الملائمة، لتنفيذ العمل الاستباقي تنفيذا فعالا. ويقتضي ذلك من الحكومات توضيح دور العمل الاستباقي في نظام إدارة مخاطر الكوارث الأوسع نطاقا الذي تقوده الحكومات وتقييم القوانين والأفعال والسياسات والأدوات والقدرات الوجيهة. ويعني ذلك أيضا البناء على الأطر القائمة والاستفادة من الجهات الفاعلة لتنفيذ العمل الاستباقي. ويمدد إدراج العمل الاستباقي في أطر إدارة مخاطر الكوارث الالتزامات التي قطعتها الدول في مختلف الأطر الإقليمية، ويساعد تلك الدول على بلوغ الغاية زاي لإطار سِنداي.

ويمكن للجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد الدولي أن تدعم الدول في هذه العملية. وتحتل الجمعيات الوطنية، بوصفها هيئات مساعدة لحكوماتها، مكانة جيدة للعمل في شراكة وثيقة مع السلطات لضمان أن تراعي القوانين والسياسات الاحتياجات المحلية وتهيئ بيئة مواتية للعمل الاستباقي. ولقد عملت أمانة الاتحاد الدولي مع الجمعيات الوطنية والحكومات ضمن برنامج قانون مواجهة الكوارث لتحسين حوكمة مخاطر الكوارث، بما في ذلك عبر تعزيز القدرات والمناصرة والبحث وتعزيز فرص التعلم من الأقران في مجال قانون مواجهة الكوارث. ولا تفتأ الجمعيات الوطنية تتقدم الصفوف في مجال تطوير العمل الاستباقي وقد عملت عن كثب مع جهات معنية متعددة، بما في ذلك الأشخاص المعرضين للخطر، بطريقة تشاركية لضمان ارتكاز إجراءات العمل الاستباقي على الاحتياجات والجدوى المحلية.

الفقرة 2: فقرة منطوق يمكن أن تشجع الدول على تعزيز نظم الإنذار المبكر بأخطار متعددة، بما في ذلك المعرفة بمخاطر الكوارث وتعزيز قدرات التنبؤ، تماشيا مع التزاماتها بموجب إطار سِنداي، بغية ضمان أن تكون المعلومات اللازمة لتمكين العمل الاستباقي متوفرة ودقيقة وسهلة المنال على المستوى المحلي، ويمكن أن تدعو مكونات الحركة إلى دعم هذه الجهود.

المسوغات: يتطلب العمل الاستباقي معرفة ملائمة بمخاطر الكوارث، وكذلك قدرات في مجالات التنبؤ والرصد والتأهب لضمان إمكانية إنجاز العمل في الحيز الزمني الحاسم المتاح بين وقت التنبؤ بظاهرة ووقت وقوع أثرها الفعلي. فيلزم مثلا أن تكون التنبؤات متينة ومناسبة التوقيت ومفهومة وقابلة للتنفيذ، ويلزم أن تصل إلى الجميع. ويتطلب ضمان هذا الأمر إشراك الجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية المعرضة للخطر في كل العمليات المعنية. وتتيح مبادرة الإنذار المبكر للجميع التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة فرصة لتعزيز كل عناصر نظم الإنذار المبكر. ولئن كان الاستثمار في القدرة التقنية على التنبؤ يكتسي أهمية حاسمة لكي يكون نظام الإنذار المبكر فعالا، فهو لا يعدو كونه جزءا من العملية. أضف إلى ذلك أن تلك النظم تتطلب بيانات ومعلومات للوقوف على كم الأخطار ومدى التعرض للمخاطر، كما تتطلب قدرات مؤسسية ومهارات لدى المستجيبين المحليين، بمن فيهم المستجيبون من الجمعيات الوطنية، بحيث يمكن استخدامها في تعزيز واستكمال قدرة الحكومة المحلية على إيصال الإنذارات إلى "الكيلومتر الأخير" لإتاحة تنفيذ العمل الاستباقي. ولدى أمانة الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية خبرة وتجربة كبيرتين وأدوات يمكنها إتاحتها لدعم تحسين نظم الإنذار المبكر.

الفقرة 3: فقرة منطوق يمكن أن تدعو الدول إلى تعزيز قدرات الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك الجمعيات الوطنية والمجتمعات المحلية، من أجل توجيه الإنذارات وإنجاز العمل الاستباقي وتقديم التمويل إلى الأشخاص المعرضين للخطر في الوقت المناسب، وضمان تنفيذ عمليات شاملة تركز على الأشخاص حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

المسوغات: قدرات الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك الوكالات الحكومية المحلية والشركاء من غير الدول، هي صميم العمل الاستباقي الناجح. فهذه الجهات الفاعلة المحلية هي التي تضمن الوصول في الوقت المناسب إلى أشد الأشخاص ضعفا، عند تفعيل النظام. وينبغي أن تشترك مع الأشخاص المعرضين للخطر في تصميم أطر العمل الاستباقي والتخطيط له. وقد تحتاج الجهات الفاعلة المحلية إلى موارد ودعم تقني لتضطلع بعملها في هذه المجالات ولتقدم المساعدة بفعالية ضمن حيز زمني عادة ما يكون ضيقا للغاية بين وقت التنبؤ بخطر ووقت وقوع أثره. وتستلزم استدامة العمل الاستباقي "عدم إغفال أحد". ويجب أن يكون العمل الاستباقي متاحا وشاملا لا يميز بين هذا وذاك، وأن يولي اهتماما خاصا للأشخاص المتضررين على نحو غير متناسب من الكوارث. وبفضل زيادة الوعي والمعرفة بالقضايا والعراقيل التي يواجهها الأشخاص الضعفاء والمهمشون، يمكن إشراكهم في تطوير مبادرات العمل الاستباقي، وتصميم خطط العمل لتلبي متطلباتهم المحددة، وتعزيز قدرتهم على حماية أنفسهم قبل وقوع الكوارث.

الفقرة 4: فقرة منطوق يمكن أن تدعو الدول إلى استحداث أو زيادة أو تيسير فرص الوصول إلى الآليات المالية التي تتيح تنفيذ العمل الاستباقي على المستويين الوطني والمحلي، عن طريق الاتفاق مسبقا على ترتيبات التمويل و/أو تكييف الآليات القائمة لإتاحة استخدام الأموال المخصصة للاستجابة في استباق الظواهر المتطرفة.

المسوغات: تواجه السلطات الحكومية في بعض البلدان صعوبة في الحصول على التمويل القائم على التنبؤات، نظرا لأن الولايات ليست دائما محددة بوضوح. وينبغي للحكومات أن تتخذ خطوات تكفل إمكانية الحصول على التمويل المتفق عليه مسبقا وتوافره. ويمكن لهذا التمويل أن يتخذ أشكالا مختلفة رهنا بالسياق، فلدى العديد من الحكومات آليات تمويل راسخة للاستجابة للكوارث يمكن تكييفها بطريقة تتيح استخدامها في استباق ظاهرة متطرفة، بما في ذلك عن طريق الحماية الاجتماعية التي تستجيب للصدمات. ويمكن للحكومات الوطنية أن تستفيد من تزايد اعتراف المنظمات والصناديق

Public

والمبادرات الدولية، بما في ذلك في قطاعي المناخ والتنمية، بالعمل الاستباقي ومن دعمها له، لكي تكيف آلياتها الحالية لتمويل مواجهة مخاطر الكوارث وترسخ العمل الاستباقي فيها.

الفقرة 5: فقرة منطوق يمكن أن تشجع الدول على التعاون مع جمعياتها الوطنية على تنفيذ العمل الاستباقي، لكي تستفيد من تجربتها وخبرتها التقنية في هذا المجال ولكي تمنحها دورا مساعدا في تنفيذ هذا العمل كشأن دورها في الاستجابة.

المسوغات: لقد أثبتت الجمعيات الوطنية جدارتها بوصفها جهات شريكة لحكوماتها في تنفيذ أنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتأهب والاستجابة لها، وفي التخطيط لتلك الأنشطة، كما أنها اكتسبت تجربة وخبرة كبيرتين في مجال العمل الاستباقي. ولئن كانت الجمعيات الوطنية في العديد من الدول هي بالفعل الشريك المفضل لتطوير أطر العمل الاستباقي، فإن الجهات المعنية الحكومية أخذت تُشرك في العديد من السياقات في تطوير وتنفيذ خطط العمل الاستباقي الخاصة بالجمعيات الوطنية. وينبغي أن تُتخذ تلك التجارب أساسا لإقامة شراكة متينة لتطوير أطر العمل الاستباقي التي تقودها الحكومات.

الفقرة 6: فقرة منطوق يمكن أن تدعو الدول إلى تعزيز العمل الاستباقي، بدعم من مكونات الحركة، لمواجهة الظواهر الجوية المتطرفة في الأوضاع الهشة وتلك المتضررة من النزاعات، بما في ذلك من خلال تحسين نظم الإنذار المبكر بآثار الظواهر الجوية/المناخية.

المسوغات: تحد النزاعات التي طال أمدها والعنف المزمن كثيرا من القدرة على مواجهة آثار الظواهر الجوية والمناخية المتطرفة بطريقة فعالة ومنسقة. ويتضرر الأشخاص في هذه الحالات على نحو غير متناسب. وفي ظل هذه البيئات غالبا ما يعاني الإنذار المبكر والعمل الاستباقي من الضعف بوجه خاص. ويمكن أن يكون تحسين نظم الإنذار المبكر وضمان استخدامها واتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب والحصول على التمويل في هذه الحالات أمرا حاسما للحد من الاحتياجات الإنسانية.

الفقرة 7: فقرة منطوق يمكن أن تشجع الدول على دعم مكونات الحركة في عكوفها على العمل الاستباقي، عن طريق جملة تدابير منها الاستثمار في القدرات والتأهب، وتبادل الخبرات والإسهامات التقنية والمساهمة في آليات التمويل الدولية الوجيهة.

المسوغات: يشكل توافر التمويل وإمكانية الحصول عليه عقبة رئيسية أمام توسيع نطاق العمل الاستباقي، رغم وجود أدوات مالية، مثل الركيزة الاستباقية في صندوق الطوارئ للاستجابة لحالات الكوارث التابع للاتحاد الدولي. ويستلزم توسيع نطاق العمل الاستباقي دعما بما يكفي من الموارد ويتطلب جهودا متضافرة ليبلغ عددا أكبر من الأشخاص المعرضين للخطر. وسيلزم تقديم الدعم التقني والاستثمار في بناء النظم على المستوى المحلي لكي تصل الإجراءات والدعم إلى المناطق التي تشتد فيها الحاجة إلى هذا الدعم في الحيز الزمني الحاسم المتاح بين التنبؤ ووقوع الأثر، مع التركيز على الأشخاص الأشد ضعفا. وعلاوة على الأموال اللازمة لتفعيل الإجراءات، يلزم الحصول على تمويل إضافي أيضا لبناء القدرات الضرورية على المستوى المحلي، واستكمال الجهود المبذولة حاليا لزيادة التأهب.

الفقرة 8: فقرة منطوق يمكن أن تدعو الدول إلى استخدام مركز العمل الاستباقي كمنصة مركزية لتطوير معارفها وتقاسمها.

المسوغات: لتوسيع نطاق العمل الاستباقي من المفيد إقامة منتدى متعدد القطاعات للتأمل في فعالية مختلف أنواع العمل الاستباقي، وتبادل الدروس المستفادة واستكشاف الأدوات وأوجه الابتكار والممارسات الجيدة. ومركز العمل الاستباقي عبارة عن منصة للمعرفة والتبادل تجمع بين العلوم والسياسات والممارسات وتضم شركاء من مختلف مكونات الحركة ومؤسسات البحث والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والحكومات والمانحين والشبكات.

الفقرة 9: فقرة منطوق يمكن أن تطلب تقديم تقرير مرحلي إلى المؤتمر الدولي في عام 2028.